Cour
Pénale
Internationale

International
Criminal
Court

المحكمة الجنائية الدولية

مكتب المدعي العام

السيدة فاتو بنسودا

المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية

بيان إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حول الوضع في دارفور بالسودان، وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 1593 (2005)

رجاء المراجعة لدى الإلقاء

نيويورك

13 كانون الأول/ديسمبر 2012

السيد الرئيس،

1- أقدِّم لكم هذه الإحاطة بصفتي ثاني من يتولى منصب المدّعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بشأن تناول الوضع في دارفور بالسودان، الذي أحاله هذا المجلس إلى مكتبي بموجب القرار رقم 1593 في سنة 2005. وهذه هي الإحاطة السادسة عشرة الصادرة من مكتبي إلى مجلس الأمن بشأن موضوع دارفور.

2- ما زال الوضع في دارفور يسبب قلقاً شديداً لي ولأعضاء مكتبي. وقد ألمحت في تقريري إلى وقوع حوادث محددة تثير القلق وتمثّل فيما يبدو نمطاً مستمراً لجرائم تُرتَكَب تبعاً لهدف تقره الحكومة لوقف التمرّد في دارفور. ولا بد لي أن أعيد التأكيد أن هذه الجرائم المستمرة المدّعى ارتكابها، الشبيهة بتلك التي سبق أن نظر فيها قضاة المحكمة الجنائية الدولية في خمسة طلبات منفصلة، قد تشكّل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وجرائم إبادة جماعية. وسوف ينظر أعضاء مكتبي في ما إذا كان من الضروري إجراء تحقيقات أخرى وطلبات أوامر إلقاء القبض للتصدّي للجرائم المستمرة بما فيها تلك الجرائم المرتكبة بهدف إفشال تقديم المعونة الإنسانية وشنّ هجمات على حفظة السلام التابعين لبعثة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، فضلاً عن عمليات القصف وغيرها من الهجمات المباشرة على السكان المدنيين. وتلك الأقوال التي ينطق بها مسؤولون من حكومة السودان مبشرين بمزيد من مبادرات السلام، إنما تقوّضها أفعال على أرض الواقع تظهر التزاماً مستمراً بارتكاب جرائم ضد المدنيين باعتبارها حلاً لمشاكل الحكومة في دارفور.

3- وينبغي أن يشعر هذا المجلس بمزيد من القلق إزاء الوضع في دارفور، في ضوء استمرار ارتكاب الجرائم، بما فيها جرائم ارتكبها أولئك الذين سبق أن أصدرت المحكمة بحقهم لائحة اتهام. وقد أحال هذا المجلس الوضع في دارفور بسبب الاعتقاد الراسخ لدى أعضائه بأن إجراءات العدالة عنصر أساسي من عناصر أية استراتيجية تهدف إلى الوقف الحقيقي للجرائم المستمرة وتحقيق السلام في دارفور. ونحن نعتقد دائماً أن تكون الإحالة مسعاً مشتركاً من هذا المجلس والمحكمة للإسهام في إحلال سلام دائم في دارفور من خلال إجراء

تحقيقات ومحاكمات أولئك الذين يتحمّلون المسؤولية الكبرى عن أخطر الجرائم. وفي الواقع، أعاد المجلس التأكيد في هذا السياق وفي سياقات أخرى، على الأهمية الفائقة لتعزيز العدالة وسيادة القانون، بما في ذلك احترام حقوق الإنسان، باعتبار هذا عنصراً لا غنى عنه من أجل السلام الدائم. وقد قام مكتبي والمحكمة كلها بدورهما في تنفيذ الولاية الممنوحة لهما من هذا المجلس وفقاً لنظام روما الأساسي. أما السؤال الذي ينتظر الإجابة عليه هو كم من المدنيين أكثر من ذلك لا بد أن يلاقوا مصرعهم وأن يصابوا ويشرّدوا لكي يُستَحَثّ المجلس للقيام بدوره؟

4- ليست هناك كلمات تُعبّر على نحو صحيح عمّا يشعر به ضحايا دارفور من إحباط، نحن نشاطرهم إيّاه، إزاء الافتقار إلى أي تقدُّم ذي معنى صوب إلقاء القبض على أولئك الذين أصدرت المحكمة بحقهم لائحة اتهام. ويبدو فشل حكومة السودان في تنفيذ أوامر القبض الخمسة تعبيراً رمزياً عن التزامها المستمر بتحقيق حل عسكري في دارفور، وهو ما تُرجِم إلى استراتيجية تهدف إلى مهاجمة السكان المدنيين على مدى السنوات العشر الماضية، مع ما أسفر عنه ذلك من نتائج مأساوية. ومن الصعب على ضحايا جرائم دارفور الانتظار إلى اليوم الذي تحل فيه بدلاً من التفكُّك والتردّد إجراءات حاسمة حقيقية وملموسة يتوقعها الضحايا من هذا المجلس.

5- لقد مثَّل التحقيق في وضع دارفور تحدّياً هائلاً للمكتب وتضحية هائلة من جانب الشهود والضحايا الذين ما زالت أرواحهم معرّضة للخطر نتيجة تفاعلهم مع المحكمة. والسؤال الذي يطرحه هؤلاء هو ''هل ذهبت تضحياتهم بلا جدوى؟''

السيد الرئيس

6- أعرب هذا المجلس في قراره رقم 2063 عن القلق إزاء استمرار الإفلات من العقاب، والافتقار إلى إحراز أي تقدُّم بشأن الإجراءات الوطنية حتى الآن، بعد قرابة ثمان سنوات مما ذكرته التقارير من جهود من جانب حكومة السلطات السودانية. وينبغي أن يكون واضحاً لهذا المجلس أن حكومة السودان ليست مستعدة لتسليم المشتبه بهم ولا لمحاكمتهم عن جرائمهم.

7- ورغم التحديات التي واجهتنا، بما في ذلك عدم تعاون حكومة السودان، أجرى المكتب تحقيقات مستقلة ونزيهة، وقدَّم أدلته إلى القضاة. وعلى النقيض من الادّعاءات التي تكررت كثيراً عن انحياز وتسييس أنشطة التحقيق التي أجراها المكتب، أجرى قضاة الدائرة التمهيدية بشكل مستقل تقييماً للأدلّة لتحديد ما إذا كانت هناك أسباب معقولة للاعتقاد بأن أفراداً بعينهم يتحملون المسؤولية الجنائية الفردية عن تلك الجرائم. وبعد أن نظر القضاة في جميع الأدلّة، خلص هؤلاء إلى أن قوات حكومة السودان ارتكبت جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية، وإبادة جماعية في دارفور، تبعاً لاستراتيجية اعتُمدت على أعلى المستويات في جهاز الدولة. زيادة على ذلك، أُدرجت النتائج التي تم التوصُّل إليها بشأن الإبادة الجماعية عقب صدور حكم من هيئة دائرة الاستئناف المؤلّفة من خمسة أعضاء. وقد حدّدت الدائرة التمهيدية الأشخاص الذين يجب أن يمثلوا أمام العدالة، وأصدرت أوامر بالقبض على أحد قادة الميليشيات/الجنجويد، وهو علي كوشيب، الذي كان يرأسه أحمد هارون وزير الدولة للشؤون الداخلية حينئذ، والذي كان بدوره مرؤوساً لوزير الداخلية حينئذ عبد الرحيم محمد حسين، الذي يرأسه الرئيس البشير. وليست مسؤولية هؤلاء الأشخاص مجرد نتيجة لأدوارهم الرسمية. ففي جميع هذه الحالات هناك شهود يصفون بالتفصيل مشاركتهم الفعلية في استراتيجية ارتكاب الجرائم وكذلك في تنفيذ تلك الاستراتيجية.

السيد الرئيس

8- أبلغ قضاة المحكمة الجنائية الدولية المجلس رسمياً ست مرات دون تلقّي أي ردّ. وتشمل هذه البلاغات قراراً صادراً من الدائرة التمهيدية مؤرخاً في 25 أيار/مايو 2010، حيث يُطلِع هذا القرار المجلس حول عدم وجود تعاون من جانب حكومة السودان، ولا سيما في قضية هارون وكوشيب؛ وتشمل البلاغات قرارين مؤرخين في 27 آب/أغسطس 2010 صادرين من الدائرة التمهيدية، ويُبلّغان هذا المجلس وجمعية الدول الأعضاء في نظام روما الأساسي حول زيارة الرئيس البشير إلى تشاد ووجوده على أرض جمهورية كينيا؛ وقرار الدائرة التمهيدية المؤرخ في 12 أيار/مايو 2011، حيث يُبلّغ هذا المجلس وجمعية الدول الأعضاء في نظام روما الأساسي حول زيارة البشير إلى جيبوتي؛ وقرار الدائرة التمهيدية المؤرخ في 12 كانون الأول/ديسمبر 2011 عملاً بالمادة 87 (7) من نظام روما الأساسي بشأن فشل جمهورية مالاوي في الامتثال لطلبات التعاون الصادرة من المحكمة فيما يتعلق بأمر القبض على الرئيس البشير وتسليمه؛ وقرار الدائرة التمهيدية المؤرخ 13 كانون الأول/ديسمبر 2011 عملاً بالمادة 87 (7) من نظام روما الأساسي حول فشل جمهورية تشاد في الامتثال لطلبات التعاون الصادرة من المحكمة بشأن إلقاء القبض على الرئيس البشير و تسليمه.

السيد الرئيس،

9- ما زال أعضاء مكتبي وأنا شخصياً مُلتزمَين بالعمل مع المنظمات الإقليمية، ساعين إلى الإسهام في إيجاد حلّ شامل، بما في ذلك جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي. وستكون توصيات فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بدارفور نقطة بين نقاط أخرى للمناقشة التي أعتزم أن أثيرها في إجراءاتي المتبادلة مع الرئيس السابق مبيكي ورئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيدة إنكوسازانا دلاميني – زوما. وسوف تقطع توصيات فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى بشأن العدالة، إذا نُفِّذَت، شوطاً طويلاً للأمام صوب التصدّي للتحدّي الخاص بالفرض المتعمّد للإفلات من العقاب والتغاضي عنه، ليس في دارفور فحسب بل أيضاً في

السودان بجميع أرجائه. ويضطلع مكتبي بإجراء هذا التحاور مع الاتحاد الأفريقي بشأن توصياته الخاصة بالعدالة وفقاً لسياسته الخاصة بالتكامل الإيجابي.

السيد الرئيس،

10- ما زال التحقيق في وضع دارفور يشكِّل تحدّياً ضخماً بالنسبة لمكتبي. ورغم هذه التحديات، استطعنا إجراء تحقيقات كاملة أدّت إلى إصدار خمسة أوامر بإلقاء القبض (أمران صادران ضد نفس الشخص) وثلاثة أوامر استدعاء للمثول أمام المحكمة. وأُحرِز تقدُّم جيد في سبيل بدء محاكمة اثنين من الأشخاص الثلاثة المتهمين بارتكاب جرائم حرب في هجوم المتمردين على قاعدة حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي والموجودة في حسكنيته، بشمال درفور. وأنا أتوقّع أن تبدأ المحاكمة في سنة 2013 رغم أن الدفاع طلب تأجيلها حتى سنة 2014. وانطوت التحقيقات والأعمال التحضيرية لهذه المحاكمة على تحديات فريدة من نوعها، من بينها ترجمة جميع المواد المتعلقة بالدفاع إلى الزغاوة، وهي لغة قبلية محلية ليس لها شكل مكتوب. ويُبرهِن هذا العمل على التزام المكتب والمحكمة بإجراء محاكمة عادلة.

11- إنني أتطلّع إلى الفرصة السانحة لأقدِّم للقضاة الأدلة الجوهرية الضخمة التي تجمّعت في القضايا الأربع الأخرى، عقب إلقاء القبض على الأشخاص الأربعة الذين تسعى إليهم المحكمة وتسليمهم. وهذه خطوة أساسية صوب تحقيق العدالة لضحايا دارفور. وأعتقد أن هذا سيلقي ضوءاً على العقبات التي تواجه إجراءات دولية أخرى، مثل تلك التي تسعى إلى إغاثة الضحايا من خلال تقديم المعونة الإنسانية أو إجراء عملية سلام تهدف إلى أن تقوم على مبادئ وأسس موضوعية. وتُعتَبر إجراءات العدالة عنصراً أساسيا لأية استراتيجية تهدف بشكل حقيقي إلى وقف الجرائم المستمرة ، وذلك بأن نكشف علناً أمام أعلى المعايير القضائية العليا

المستقلة الأسباب وراء ارتكاب هذه الجرائم، وكيف ارتُكبت، ومن كان مسؤولاً عن ارتكابها، وكيف يجب وقفها.

السيد الرئيس،

12- لقد شجّعني مؤخراً مشاركتي في المناقشات مع الدول الأطراف في نظام روما الأساسي ومع آخرين، تلك المناقشات الرامية إلى حفز العمل لضمان مزيد من التعاون في دارفور والأوضاع المحالة من المجلس، بما في ذلك من خلال تنفيذ أوامر القبض غير المنفَّذة. وإنني مُلتزمة بالعمل مع كل من الدول الأطراف ومع الأطراف من غير الدول، داخل وخارج مجلس الأمن، لدفع هذه الإجراءات قُدماً إلى الأمام.

وشكراً لكم.